247.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

5 **رجب** 1439 –22 **مارس** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى» يدعو لرقابة على الألعاب الإلكترونية.. و«الداخلية» تخشى من التنظيمات الإرهابية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 5 رجب 1439هـ - 22 مارس 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/28192090

جدة - عمر البدوي

يدرس مجلس الشورى حالياً، نظاماً للرقابة على الألعاب الإلكترونية، يهدف إلى الحد من المخاطر والآثار السلبية للألعاب الإلكترونية على الأطفال، وذلك بالرقابة المسبقة على محتوى الألعاب، وتزويد الآباء وأولياء الأمور والمربين والمستهلكين بالحد الأدنى للمرحلة العمرية المناسبة لممارسة كل لعبة، لعدم مخالفة المحتوى الإعلامي ثوابتَ المجتمع وقيمه.

بالتزامن؛ بدأت هيئة الإعلام المرئي والمسموع في شهر شباط (فبراير) الماضي، تطبيق مشروع تصنيف الألعاب الترفيهية، والمحتوى المناسب لكل فئة عمرية واقتراح فئات عمرية مناسبة لجميع شرائح المجتمع، وسيشمل مبدئياً مدينة الرياض، فيما يطبق في باقي مدن المملكة خلال الفترة المقبلة. وعقدت الهيئة ورشة عمل مع ممثلي شركات الألعاب الترفيهية ومديري الصالات الترفيهية في المملكة، ناقشت الآلية المقترحة للخطة التنفيذية لإطلاق المشروع من خلال تصنيف عمري موحد للألعاب الترفيه في المجمعات التجارية.

وقال رئيس «الإعلام المرئي والمسموع» رضا الحيدر، إن مشروع تصنيف الألعاب الترفيهية يهدف إلى صوغ محتوى الألعاب الإلكترونية الترفيهية والموجودة في صالات الألعاب الترفيهية بشكل متناسب للفئة العمرية المحددة لكل فئة. وأكد حرص الهيئة على أن يكون المحتوى «لا يخالف تعاليم الدين، وكذلك العادات وتقاليد المجتمع السعودي ما يوفر للأسر بيئة ترفيهية مناسبة لأولادهم، وأن من أهم دعائم نجاح هذا المشروع تعاون الأسر في التقيد بالتصنيفات العمرية المحددة لكل لعبة.»

ولقيت الخطوة دعماً من الناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي، الذين رأوا أن انتشار الألعاب الإلكترونية من دون ضابط نظامي يساعد في تسرّب الكثير من المنتجات المخالفة، وكثيراً ما تحمل مفاهيم وعبارات وسلوكيات وصور لا تناسب مجتمعنا، إضافة إلى الأضرار الصحية والبدنية التي تنتج عن حالات من الإدمان التي يجد المعلمون آثارها على الطلاب ومعاناتهم مع السهر والتشتت والإرهاق.

وبدأت كثير من المدارس السعودية خلال الفصل الدراسي الحالي، استثمار ساعات النشاط الأسبوعية لتقديم جلسات توعية بتوجيه استخدام وممارسة الألعاب الإلكترونية باعتدال وانضباط، والحد من انتشار بعض مظاهرها الخاطئة .ويعتبر البعض الألعاب «إحدى وسائل الغزو الفكري وتكوين اتجاهات اجتماعية مضرة أو اختلالات نفسية مؤذية من جهات عدائية للمجتمعات.»

وحذرت إدارة الأمن الفكري في وزارة الداخلية من استغلال التنظيمات الإرهابية الألعاب الرقمية «لتتمكن من تجنيد الأطفال وزرع الأفكار الإرهابية». وأشارت إلى سعي تنظيم «داعش» الإرهابي لاستغلال هذه الوسيلة لتحقيق أهداف عدة، في محاولته الوصول إلى فئة الشباب وصغار السن لتجنيدهم، ودفعهم إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية، ليطبقوا على أرض الواقع ما مارسوه في العوالم الافتراضية.

واقترح أعضاء في مجلس الشورى إضافة مادة للنظام تنص على «إيجاد جهاز حكومي أو وضع برنامج تحت مظلة أي من وزارتي التعليم والتجارة يراقب انتشار الألعاب الإلكترونية، ويبين في تقارير تنشر دورياً، وتوجه إلى الشباب والوالدين الآثار المتوقعة لأي لعبة إلكترونية ينتشر استخدامها على الجوانب الفكرية والنفسية والسلوكية.»

وقال الدكتور جميل القدسي: «لا أنصح بهذه الألعاب، فإضافة إلى تأثير الأشعة المنبعثة من الشاشات والتي تحمل ضرراً تم إثباته؛ أرى وجود صور وخلفيات مخيفة في هذه الألعاب، تعمل على برمجة عقول أطفالنا بشكل سلبي على المستويات كافة، وتشير الدراسات إلى أن الأطفال الذين يجلسون أمام التلفزيون لفترات طويلة أو يلعبون هذه الألعاب هم أقل تركيزاً

وقدرة على التعلم وقدرة على الإنجاز من أقرانهم الذين لا يفعلون ذلك، ولذلك فأنا أنصح الأطفال دائما باللعب باستخدام الطرق القديمة، مثل الرياضة التي تبني الجسم والعقل وكذلك الألعاب التي يبتكرونها بوسائلهم البسيطة التي تطور قدرات الطفل العقلية على الإبداع.«

»الشورى« يشبع «العدل» نقداً.. والغيث: تقريرها تطبيل

المصدر: جريدة الحياة الخميس 5 رجب 1439هـ - 22 مارس 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/28192088

الرياض - سعاد الشمراني
للمرة الثانية، حاكم أعضاء في مجلس الشورى، وزارة العدل، ووضعوها مكان المتهم وأشبعوها انتقاداً، فبعد عام من توجيه 80 ملاحظة من عضو المجلس القاضي الدكتور عيسى الغيث مستنداً إلى المادة 18 من نظام المجلس، التي نادراً ما يلجأ لها الشورى، يعود التقرير السنوي للوزارة للعام 1437-1438 (٢٠١٦)، ويسمع الأعضاء كلاماً ورديا وأمنيات عن التطور الذي تشهده المحاكم وكتابات العدل، وفي واقع الحال حين النزول إلى أقرب محكمة أو كتابة عدل يكون الوضع أسوأ مما يتصوره العقل.
ووصف عضو المجلس عبدالله الجغيمان القضاة بأنهم عبارة عن «خريجي المرحلة الثانوية أصحاب المعدلات الأقل والضعيفة، الذين لم تقبلهم سوى كليات الشريعة والقانون»، فيما اعتبر تقرير الوزارة بأنه «مجرد أمنيات ووعود لا أداء وإنجاز.«
وأبان الغيث في مداخلته أن الوزارة في حاجة إلى «مؤشرات أداء رقمية للحكم على ما حققته من إنجازات أو ما قد يعد معوقاً لأدائها». وقال إن «اللجنة غضت الطرف عن كثير من الملاحظات، وبدأت تقريرها بتطبيل، واصفة ما قامت به الوزارة بقفزات نوعية ونحو ذلك من كلام لا يسنده دليل ولا مؤشرات أداء، ثم ذكرت ملاحظات على التقرير من دون أن تعالجه بتوصيات، ما يعني كونه ظاهرة صوتية وكذلك داخلية لا تسمعه الوزارة ولا الناس، وهذا مخالف للأنظمة واللوائح وقواعد العمل البرلماني من وجوب شمول النقد وتنويع مصادره ورفده بقرارات تعالجها، لا أن يكون مجرد ملاحظات جزئية وكذلك بلا حلول لا لها ولا للأكبر منها، وكأن الهدف تمرير التقرير بمحاباة للوزارة بأقل الأضرار النقدية والقرارية، وهذا لا يجوز شرعياً ووطنياً وقانونياً، ولا ما جرى به العمل مع غالبية الأجهزة الحكومية الأخرى التي تعرض بكل أمانة وتنقد بكل إخلاص بلا تحامل ولا محاباة.«
وذكر أحد الأعضاء لـ«الحياة»، أن هناك ثلاثة أعضاء في مجلس الشورى يحملون تراخيص محاماة من وزارة العدل نفسها، وكلهم في اللجنة القضائية المسؤولة عن تقرير وزارة العدل نفسه، «وفي هذا مخالفات عدة، أولها أنه لا يجوز لهم استمرار العمل في المحاماة بعد عضوية الشورى، وثانيها أنه لا يجوز لوزارة العدل ترك التراخيص معهم، ما يثير التساؤلات عن سبب ذلك، وثالثها أنه لا يجوز للمجلس تركهم في عملهم بالمحاماة، فضلاً عن ضمهم للجنة المختصة بتقرير الجهة التي منحتهم تراخيصها، وأن وجود ثلاثة من الأعضاء المحامين في اللجنة نفسها التي تراقب الوزارة التي منحتهم هذه التراخيص يعتبر تعارض مصالح ولا يجوز منهم ذلك، ولا يجوز للوزارة ذلك، ولا يجوز للمجلس السكوت على ذلك، فضلاً عن ضمهم للجنة القضائية من دون غيرها.«
من جانبها، طالبت الدكتورة سامية بخاري بتخصيص مستشفيات للقضاة وأسرهم، وعمل تأمين طبي خاص بها، مشيرة إلى أن هناك نقصاً في الرعاية الصحية للقضاة.
بدورها، طالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس، وزارة العدل بسرعة الانتهاء من التعيين على الوظائف الإدارية كافة المعلن عنها، بما في ذلك وظائف أعوان القضاة، وإيجاد أسس وضوابط لدمج المحاكم على نحو لا يشكل عبئاً على المتقاضين.
وطالبت اللجنة الوزارة بإيجاد برنامج تدريبي، لتدريب القضاة على القضايا المعاصرة والتطورات الحديثة في المجال العدلي، ووضع خطة زمنية محددة قابلة للتنفيذ، لإنجاز جميع المشاريع الإنشائية. ودعتها إلى الاستغناء عن المباني المستأجرة، والعمل على سرعة توسيع مساهمة القطاع الخاص في مجال التوثيق ليشمل بقية الاختصاصات الأخرى، والعمل على الانتهاء من المدونات القضائية، لضمان توحيد المفاهيم والمبادئ القضائية.

الموافقة على مشروع نظام مكافحة الاحتيال وخيانة الأمانة
ناقش مجلس الشورى تقرير اللجنة الخاصة بشأن درس موضوع الجرائم الجنائية المتعلقة بالشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية التي تشرف عليها هيئة السوق المالية لجرائم التزوير في المستندات أو تزييفها أو تقديم بيانات مالية كاذبة أو مضللة، ووضع الآليات اللازمة لمعالجة الموضوع بما في ذلك تحديد دور كل جهة في هذا الشأن.
وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس بالموافقة على مشروع نظام مكافحة الاحتيال وخيانة الأمانة.
وبين رئيس اللجنة الخاصة المكلفة بدرس الموضوع محمد الحميضي أن اللجنة رأت أن يكون هناك نظام شامل يكافح الاحتيال وخيانة الأمانة خاصة في الشركات، وخلصت إلى إعداد مشروع نظام بمسمى «نظام مكافحة الاحتيال وخيانة الأمانة»، مشيراً إلى أن اللجنة تستشعر خطورة الاحتيال في الشركات والجمعيات التعاونية والمؤسسات الخاصة الذي يتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
وبعد طرح الموضوع للمناقشة أبدى عدد من الأعضاء ملحوظاتهم إذ تناولوا في مداخلاتهم التعريفات التي تضمنتها مواد مشروع النظام وغيرها من المواد.
فيما أشار أحد الأعضاء إلى أن اللجنة توسعت في مشروع النظام، إذ شملت كل الشركات، سواءً أكانت مدرجة في السوق المالية أم لم تدرج، وعقود المقاولات، والتوريد والاستشارات. وشدد آخر على أن مشروع النظام تداخل مع نصوص أنظمة أخرى، مطالباً بسرعة إصدار النظام لتدارك بعض الممارسات في السوق المالية والتي قد تضر بمصالح المساهمين وينعكس ذلك على الاقتصاد الوطني.

«يوم المهنة» يقدم 479 وظيفة لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 5 رجب 1439هـ - 22 مارس 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/28184074

قدّمت 52 شركة ومؤسسة من القطاع الخاص في يوم المهنة الأول لذوي الاحتياجات الخاصة، 479 فرصة وظيفية في مجالات مختلفة لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك بحضور المدير العام لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المنطقة الشرقية عبدالرحمن المقبل ورئيس غرفة الشرقية عبدالحكيم العمار والأمين العام لمؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الانسانية الدكتور عيسى الأنصاري .جاء ذلك خلال المعرض الذي نظمته مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية اليوم (الأربعاء) بعنوان: «همم عالية لسوق العمل» على مستوى المملكة، بهدف تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة بالفرص الوظيفية المتاحة لهم في سوق العمل، وكذلك تعريف الشركات والمؤسسات المشاركة بالباحثين عن الفرص الوظيفية وقدراتهم المكتسبة، وذلك في مقر المؤسسة بالمنطقة الشرقية .وشكلت المؤسسة فرق العمل الخاصة لتحقيق أهداف هذا اليوم، كما تم تشكيل فريق عمل مختص للقيام بالتوفيق بين أصحاب العمل والمتقدمين على هذه الوظائف من ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ سيتولى الفريق التعرف على حاجات الوظائف المتاحة وتقويم القدرات المكتسبة لطالبي العمل، ومن ثم تقدم البرامج التدريبية لتأهيلهم على حاجات الوظائف المقدمة من الشركات، فيما ستتولى المؤسسة وبالتعاون مع الشركات والمؤسسات المقدمة للوظائف بالكشف عن مواقع العمل لذوي الاحتياجات الخاصة والتكفل بتجهيزها بما يتناسب مع ظروف الموظف منهم .وقال مدير العلاقات العامة في مؤسسة الأمير محمد بن فهد الدكتور فيصل العنزي: «إن المؤسسة أقامت يوم المهنة لذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف توظيفهم من خلال تأهليهم على حاجات الوظائف التي ستسند إليهم، ومشاركتهم في تأهيل مواقع عملهم وتدريبهم أثناء الخدمة .«وأضاف العنزي: «إن يوم المهنة لذوي الاحتياجات الخاصة من المقرر له أن ينظم في مناطق أخرى بالمملكة للأهداف نفسها، داعياً مؤسسات سوق العمل وطالبي الوظائف لزيارة موقع المؤسسة وتعبأة النماذج الخاصة بذلك من خلال الموقع .إلى ذلك، تجول المقبل في المعرض الذي تشارك فيه 52 شركة ومؤسسة وتعرض فيه وظائف في مجالات مختلفة لذوي الاحتياجات الخاصة، كما أشرف على توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية وجمعية العمل

التطوعي، تنص على التعاون فيما بينهما على تقديم الخدمات التي تساعد في دعم الأمور التنموية الإنسانية والأعمال الخيرية من خلال تنفيذ عدد من البرامج والمناشط التنموية والخيرية.

ناقش مشروعاً لمكافحة الاحتيال وخيانة الأمانة في القطاع الخاص

«الشورى» يؤيد تعديلات مجلس الوزراء على نظام إجراءات قضايا الأحداث

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 رجب 1439هـ - 22 مارس 2018م
http://www.alriyadh.com/1670095

الرياض ـ عبدالسلام البلوي

وافق مجلس الشورى على التعديلات التي أجراها مجلس الوزراء على نظام الإجراءات المتعلقة بقضايا الأحداث، وطالب في شأن آخر، هيئة النقل العام بإلزام شركات توجيه المركبات بقصر تسجيل وقيادة المركبات في تطبيقات حجز سيارات الأجرة على السعوديين المستوفين للشروط سواء أفراد أو عن طريق شركات أو مؤسسات، كما طالب الهيئة بسرعة تطوير واعتماد منظومتها التشريعية الضابطة لأنشطة النقل المختلفة ومراجعة بنيتها التنظيمية، وهيكلة أعمالها، بما يتوافق ومهام النقل العام بأنماطه كافة، وتوجهاتها الاستراتيجية، ورؤية المملكة، كما دعاها إلى توفير البيئة الملائمة لجذب المستثمرين في مجال النقل العام، مشدداً في جلسته التي عقدها اليوم الأربعاء برئاسة الدكتور عبدالله آل الشيخ رفع درجات التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بمجال النقل بشكل يضمن سرعة توفير وسائل نقل مريحة وآمنة وفق أعلى معدلات السلامة العالمية، كما أقر توصيات لتكثيف حملاتها وبرامجها التوعوية لتعريف جمهور المستفيدين والجهات الأخرى بمشروعات النقل العام, وخدماتها لكل شرائح المجتمع بموثوقية وأمان، مطالباً بسرعة إعداد مخططات شبكات النقل العام داخل المدن المتوسطة، وسرعة متابعة تنفيذها مع الأمانات.

وأعاد المجلس للجنة الخاصة مشروع نظام مكافحة الاحتيال وخيانة الأمانة للرد على ملحوظات الأعضاء بشأن تقرير اللجنة ودراستها التي أجرتها لمشروع الجرائم الجنائية المتعلقة بالشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية التي تشرف عليها هيئة السوق المالية لجرائم التزوير في المستندات أو تزييفها أو تقديم بيانات كاذبة أو مضللة، و طالبت اللجنة الخاصة بالموافقة على النظام، وجاءت توصيتها على عكس توصية اللجنة المالية التي سحب منها المشروع في الثاني عشر من صفر الماضي.

وأوضح تقرير اللجنة الذي حصلت عليه" الرياض" عدم وجود عقوبات تجرم الرشوة ـ خيانة الأمانة ـ في القطاع الخاص، وتبين للجنة أن هناك تحايل وغش وتدليس منتشر في تنفيذ عقود المقاولة، والنقل، والتوريد، والالتزام، والأشغال العامة، والاستشارات، وأنه يتم معاقبتها جنائياً في بعض الأحيان بناء على القواعد العامة في الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتعزير، ورأت مناسبة المعاقبة بنصوص مقننة محددة واضحة للقضاء عليها.

النائب العام: إنشاء "دوائر تحقيق" بالمحافظات لإنجاز القضايا

الأبواب مفتوحة لجميع الجهات ذات العلاقة في مكافحة الفساد

المصدر: جريدة المدينة الخميس 5 رجب 1439هـ - 22 مارس 2018م
http://www.al-madina.com/article/566324

واس - تبوك

A A

أكد النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب أن النيابة العامة تتجه لإنشاء دوائر تحقيق في جميع محافظات المملكة لتحقيق العدالة والإنجاز في القضايا التي ترد للنيابة العامة. وأضاف: إن النيابة العامة ماضية في ممارسة كامل صلاحياتها وحماية الحقوق الخاصة والعامة، ولن تتوقف عن التحقيق في قضايا الفساد حتى يتم القضاء عليه بإذن الله في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين.

وأشار إلى أن أبواب النيابة العامة مفتوحة لجميع الجهات ذات العلاقة في مكافحة الفساد حتى وإن كانت ملاحظاتها على النيابة العامة نفسها مرحباً بجميع الملاحظات والمقترحات بما يخدم مصلحة الوطن.

وقال: إن جولته التي شملت منطقة تبوك تهدف للوقوف ميدانياً على أعمال فرع النيابة العامة في المنطقة وبحث احتياجاتها مع المسؤولين فيها.

وأوضح أن الجولة شملت اللقاء بصاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة تبوك، وبحث مع سموه عددًا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

يذكر أن جولة النائب العام شملت فرع النيابة العامة بمنطقة تبوك ودوائر المحافظات بالوجه وضباء وتيماء، حيث اطلع على سير العمل ووجه علي بعض الملاحظات التي رصدتها الجولة الميدانية والرفع لمعاليه بإنجازها.

«كفالة»: 1.6٪ نسبة التعثر في المشروعات.. وأسعار تفضيلية لدعم الأنشطة بالمناطق الواعدة

21مليار ريال تمويلًا للمنشآت الصغيرة خلال 12 عاماً

المصدر: جريدة المدينة الخميس 5 رجب 1439هـ - 22 مارس 2018م
http://www.al-madina.com/article/566333

غازي القحطاني ـ الرياض تصوير ـ حسن إبراهيم

A A

كشف همام عبدالعزيز، مدير عام برنامج «كفالة»، عن أن نسبة التعثر في المشروعات التي مولها البرنامج منذ إنشائه لا تتجاوز 1.6%

، مشيرًا إلى أن هناك أسعارًا تفضيلية لتحفيز رواد الأعمال لإنشاء مشروعاتهم في المناطق الواعدة بعيدًا عن المدن الرئيسة.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد صباح أمس بمناسبة انطلاق النسخة التاسعة من البرنامج.

وقال عبدالعزيز: إن القطاع السياحي جاء في المركز الرابع للقطاعات الداعمة للبرنامج بنسبة 5%

في نهاية العام الماضي، إلا أنه تقدم للمركز الثالث في العام الحالي، مشيرًا إلى أن البرنامج يدعم الصناعات الحربية، من خلال المنشآت المتوسطة والصغيرة، لا سيما في إنتاج قطع الغيار وغيرها، خاصة أن الصناعة تحتل المركز الثاني في دعم البرنامج.

وأضاف أن البرنامج قدم 51 كفالة لصالح 36 منشأة في عامه الأول، مشيرًا إلى أنه رفع نسبة الكفالة من 50 إلى 75% في عام 2009، من قيمة التمويل المقدمة للمنشأة الصغيرة والمتوسطة الناشئة، زادت في 2011 إلى 80%

بنوعيها الناشئة والقائمة.

وأشار إلى أن البرنامج رفع الحد الأقصى للإيرادات السنوية للأنشطة المؤهلة من 20 إلى 30 مليون ريال، فيما أصبح يتعامل مع كل نشاط تجاري اقتصادي على حدة حال تعدد الأنشطة في المنشآت التجارية.

وأوضح أنه يجرى حاليًا التوسع في خدمات البرنامج لزيادة عدد المستفيدين، خاصة بعد صدور الأمر السامي باعتماد 800 مليون ريال لرفع رأس مال «كفالة»، ضمن خطة تحفيز القطاع الخاص، فيما يسعى البرنامج من خلال طرح منتجات جديدة للجهات التمويلية إلى تحفيزها لزيادة حجم التمويل الموجه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تماشيًا مع رؤية 2030.ولفت إلى أن البرنامج بالشراكة مع هيئة السياحة والتراث الوطني، عمل على استحداث منتجات تتلاءم مع القطاع السياحي، إضافة للتعاون مع هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لاستحداث منتجات خاصة بالمشروعات الناشئة من أجل تحفيز الجهات التمويلية على زيادة أحجام التمويل الموجهة لتلك القطاعات.

وتابع: «البرنامج يسعى لتوفير محفزات إضافية لجهات التمويل من أجل تمويل مشروعات سيدات الأعمال والمناطق الأقل استفادة، فيما يسعى لرفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 20 إلى 35% في الناتج المحلي وفق رؤية 2030، عبر توفير الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات.

التجنيس.. والهجوم عليه!!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 5 رجب 1439هـ - 22 مارس 2018م *
http://www.al-madina.com/article/566299

عبدالله فراج الشريف

إن منح جنسية بلد ما، لمن هو ليس من مواليدها، ولم يحصل على جنسيتها بالولادة، يستند على قواعد قانونية ودستورية في مختلف دول العالم، ولن تجد دولة واحدة ليس لديها من هذه القواعد شيء، وكل دول العالم لديها من مواطنيها من هم قد وُلدوا على أرضها، وهم الغالب، وكثيرون غيرهم ممَّن هاجروا إليها أو اكتسبوا جنسيتها، إما لحاجتها إليهم، وإما لأنهم دفعتهم الهجرات البشرية التي لم تنقطع في كل بلدان العالم قديماً وحديثاً وحتى هذه اللحظة إليها، وبعض البلاد لقلة السكان فيها كانت تعلن عن قبولها لهجرات من أقطار العالم، ترحب بهم، ليكونوا لها مواطنين، وكان لهم عظيم الأثر في بناء حضاراتها، والولايات المتحدة الأمريكية مثال حي لبلد بناه المهاجرون إليه من شتى أرجاء العالم، وكذلك كندا وغيرها من بلدان العالم، ولا أعرف بلداً في العالم لم تدخله هجرات أو لم تخرج منه هجرات إلى غيره من بلدان العالم. والجزيرة العربية مدت أقطاراً كثيرة بهجراتٍ متلاحقة منها عبر الزمن حتى غلبوا على سكانها، وأصبحت بعد ذلك دولاً عربية رغم أن أصولها مختلفة، ولكن الدين واللغة صهرتهم حتى أصبحوا عرباً، ولم يعد مجدياً أن يبحث لهم عن أصولٍ أخرى، وفي الجزيرة العربية اليوم أقطارعدة كلها دخلتها هجرات من الدول الأخرى وانصهروا بين مواطنيها، وأصبحوا جزءاً منهم، ولا أحد يفكر اليوم أنهم غير مواطنين، وفي المملكة مدينتان مقدستان تهفو إليهما قلوب المسلمين كافة، وعبر الزمن رحل إليهما من سائر مدن العالم الإسلامي الذي كان دولة واحدة، وجاوروا فيها الحرمين، ثم مع مضي الزمن؛ أصبحوا جزءاً أصيلاً من سكانهما، وذلك أن الإسلام لا يعرف عنصرية دم أو انتساب إلى قبيلة، أو صفاء عرق، مما تعلَّق به البشر، وظهرت بسبب ذلك عنصرية بغيضة كانت -في حين- سبباً في دمارٍ وحروب، ولا ميزة فيه لأحد على الآخر إلا بالتقوى، وهي معنى لا انتماء فيه إلى بشر. وأستغرب اليوم أن يتحدث أحد في بلادنا بعداءٍ لأُناسٍ هاجروا إلينا وأصبحوا منّا عبر الزمن، أو حتى أقاموا في بلادنا ثم مُنحوا جنسيتها، وأن تجري على الألسنة عبارات يُؤاخَذ عليها شرعاً وعقلاً، ولعل كل متكلم يراجع نفسه قبل أن ينطق بما يُدينه شرعاً وقانوناً.. هذا ما أرجوه، والله ولي التوفيق.

اكتشاف النساء السعوديات

المصدر: جريدة الوطن الخميس 5 رجب 1439هـ - 22 مارس 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36647

مرام مكاوي

المرأة المتعلمة الواعية اليوم تعتقد بأنها ند للرجل في معترك المهن والحياة العامة، وتريد أن يتم التعامل معها ومع أخبارها بشكل لائق كشريكة أساسية في بناء الوطن

لا شك أن المرأة السعودية عانت فترة طويلة من التضييق والتهميش، بل وغيبت عنها كثير من الحقوق الأساسية التي منحها لها الإسلام، وهو أمر ذكره سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في لقائه الأخير مع شبكة CBS الأميركية الشهيرة. فالاعتراف بالمشكلة أول جرعة في العلاج، خاصة بعد أن تمت مؤخرا حلحلة بعض الموضوعات التي ظلت معلقة لفترة طويلة. فالمملكة العربية السعودية بدأت فعليا في إعادة جزء من هذه الحقوق إليها، وإن كان الطريق ما زال طويلا.

كل هذا جميل ولا غبار عليه، بل إن هذا ما دعونا إليه على صفحات الجرائد والمجلات منذ أن دخلنا عالم الكتابة، فالاحتفاء بالمرأة بعد أن غابت طويلا عن المشهد أمر إيجابي ولا شك. الإشكالية هي في كيف يكون هذا الاحتفاء؟ إن ما نشاهده اليوم على صفحات إعلامنا المطبوع أو شاشات إعلامنا الفضائي أقرب للابتذال والإسفاف منه إلى التكريم والإشادة. إذ يتم عمل «حفلة» بالمفهوم الشعبي على إنجازات نسائية متواضعة أو حتى وهمية. وبات من الطبيعي أن تتصدر صورة امرأة صدر صفحاتها الرئيسية حتى لو كان أكبر إنجازاتها أنها حضرت مناسبة عامة ما! كل ذلك لا يهم، فالرسالة التي تريد وسائل الإعلام هذه إيصالها هي ما يلي: «انظروا لدينا نسوة في هذا البلد! وهن يأكلن ويشربن ويخرجن من بيوتهن!» وكأننا -كنساء- لم نكن موجودات سابقا، وكأن تعليم المرأة لم يبدأ من جيل أمهاتنا، نحن الجيل الثالث من السعوديات، ولقد تقاعدت نسوة ذلك الجيل ومنهن المعلمة والطبيبة وأستاذة الجامعة وموظفة المصرف، وغيرها من المهن التي زاولتها المرأة السعودية منذ فترة ليست بالقصيرة.

نعم كانت -وما زالت- المرأة تعاني من فرص ورواتب وتمثيل أقل مقارنة بالرجل، لكن هذا لا يعني أنها كانت غائبة أو مغيبة تماما وهبطت من الفضاء فجأة!

بلغ الأمر ذروة فكاهته في يوم المرأة العالمي في الثامن من الشهري الميلادي الجاري (8 مارس 2018)، فإذ لم تبق وزارة ولا مؤسسة ولا محل تقريبا إلا وشارك في التهاني والتبريكات والمبالغة في الحديث عن المرأة، والثناء على دورها «الجديد» في خدمة المجتمع. لدرجة بات الموضوع مملّاً حتى للنساء أنفسهن، ولا أعرف كيف كانت يومها مشاعر الأخوة والزملاء من الجنس الخشن.

هل المطلوب إذاً الاستمرار في النهج القديم وتجاهل المرأة وحضورها وإنجازاتها؟

قطعاً لا، فهناك في العلوم والتعليم والفنون والثقافة والطب والرياضة والتقنية والأعمال الخيرية وريادة الأعمال وكل مجالات الحياة نسوة مدهشات ومميزات ورائدات ويستحققن كل حفاوة وتكريم. خاصة أنهن صاحبات إنجازات حقيقية ملموسة على أرض الواقع وليس في تغريدات ووسوم الشبكات الاجتماعية. وجل هؤلاء الآنسات والسيدات هن ممن لا يركضن وراء الأضواء والفلاشات، ولا يستخدمن الترويج الرخيص والوساطات لتسويق أنفسهن، وللبروز من خلال الفعاليات المختلفة. هؤلاء سيشعرن بقمة السعادة والامتنان حين يجدن اهتماما إعلاميا بهن وببضاعتها القيمة، ولن يترددن في مشاركتها ومشاركة تجاربهن الثرية مع الناس، وهؤلاء من يجب أن يكن قدوات تتطلع إليهن الشابات الطموحات.

والمردود الإيجابي من إبراز هذه الفئة من النساء سيمتد لنا نحن المشاهدين والقراء، فمن ناحية سنشعر -كنساء- بالفخر والاعتزاز كون مجتمعنا، رغم كل الصعوبات والتحديات قد استطاع أن يخرج لنا هذه الجواهر المتلألئة، ومن ناحية أخرى ستعرف الأجيال الجديدة من الشابات شكل الإنجازات الحقيقية التي يجدر بهن محاكاتها، بل والتفوق عليها، وأن تصبح الشهرة درجة إضافية يحصل عليه الناجح والمجتهد لا هدفا يسعى المرء إليه بكل طاقته دون أن يبذل مجهودا كافية أو يصنع منجزا حضاريا يبرره.

إن الاحتفاء بالمشاهير الجدد -رجالا ونساء- على حساب أصحاب المثل والقيم والرسائل السامية والإنجازات العظيمة، يولد نوعا من الإحباط لدى المبدعين الحقيقيين، إذ يشعرون بأنهم تائهون وسط كل هذا الضجيج من التفاهة، ويغدو كل ما يقومون به بلا معنى. خاصة وهم يشاهدون هذه الشخصيات الفقيرة في العلم والمعرفة والذكاء والثقافة، والتي أسهم الإعلام في نفخها، قد بدأت تحصد ثمن هذه الشهرة، لا سيما بين النساء. فبعض هؤلاء المشهورات بتن يحصلن على فرص عملية أو فرص للمشاركة في المحافل المحلية والدولية، نتيجة لأنهن بارزات ومعروفات إعلاميا، بينما يُغيب عنها من تستحقها فعلا.

نعيش اليوم في عصر شبكات التواصل الاجتماعي، حيث بإمكان أي شخص أن يصبح مشهورا في غمضة عين، ممكن ولد ما يشبه حمى الشهرة الجنونية التي لم تنج منها حتى الأجيال الأكبر سنا حاليا، فكيف الحال بالشباب اليافع والفتيات اليانعات؟ فصار الكل يريد أن يكون مشهورا، ولو على حساب القيم والمبادئ والأعراف، ووسائل الإعلام بشتى أنواعها باتت أشبه بمحطة وقود، تزودهم ببنزين رخيص يسهم في جعلهم يذهبون إلى مدى أبعد في هذه الحلقة المفرغة، حيث الاحتفاء باللا شيء يصبح هو الأساس.

نتطلع إلى بروز أكبر للمرأة في الإعلام كما على أرض الواقع، على ألا يكون ذلك على حسب الجودة والقيمة والمضمون. المرأة ليست طفلا قاصرا يفرح بكلمتين «حلوتين» مثل «أنت شاطر أو بطل أو كبير»، المرأة المتعلمة الواعية اليوم تعتقد بأنها ند للرجل في معترك المهن والحياة العامة، وتريد أن يتم التعامل معها ومع أخبارها بشكل لائق كشريكة أساسية في بناء الوطن، وليس كمخلوق فضائي مدلل هبط فجأة، والكل مأخوذ بقدرته على الأكل والشرب والمشي والكلام!

يجب أن تخضع الأخبار المتعلقة بالمرأة لنفس الميزان الذي تخضعه له أخبار الرجل، فهل كان سيتم إبراز هذا الإنجاز، أو نشر تلك القصة في الصفحة الأولى، فيما لو كان صاحبها رجلا لا امرأة؟

وفقط إن كان الجواب بنعم فيمكن المضي قدما في النشر أو البث، وإلا فسيظل الإعلام مسؤولا عن تكريس هذه الصورة الكاريكاتورية عن المرأة السعودية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الخميس 5 رجب 1439هـ - 22 مارس 2018م

http://www.al-madina.com/article/566300

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 رجب 1439هـ - 22 مارس 2018م

https://www.okaz.com.sa/article/1625881